انحراف الديمقراطية: مناقشات سرية للجمعية الوطنية!

علاء خالد غزالة

انعقدت الجلسة الخامسة للجمعية الوطنية قبل فترة، وناقشت نظامها الداخلي من دون اقراره في نفس الجلسة.. لتتحول مسألة النظام الداخلي فيما يلي من الزمن الى قضية تأخذ حيزها من الوقت والمناقشات كأي قضية اخرى اعترضت الجمعية، سواء قبل انعقادها او بعده. ويبدو ان الطابع السياسي الذي سيسم المرحلة القادمة من عمل الجمعية هو: ناقش وناقش ثم ناقش. على ان المناقشات، رغم اهميتها، الا انها في الواقع ليست صلب عمل الجمعية الوطنية كمجلس تشريعي.

المطلوب من اي مجلس تشريعي هو اتخاذ قرار، وهذا هو مقياس نجاح اعمال ذلك المجلس. فليست النقاشات امرا سيئا، ولكن الاقتصار عليها سيكون امرا بالغ السوء. فرجل الشارع، وربة البيت، والعامل في مصنعه، والموظف في مكتبه.. وجميع شرائح المجتمع الاخرى، يمكنها ان تناقش القضايا التي تثار في الساحة السياسية، وهو الحال ايضا في القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن للناس العاديين اقتراح حلول للمشاكل، وايجاد اليات للعمل على جميع المجالات تقريبا، في كثير من الاحيان. الا ان عضو البرلمان يتمتع بميزة اضافية. فهو لديه القدرة على اتخاذ قرار يضع هذه الحلول او الاليات المقترحة موضع التنفيذ.

وهكذا، فان اتخاذ القرار هو ما يؤدي الى حلول انية او بعيدة الامد للمشاكل التي يعاني منها بعض او كل افراد الشعب. ومقياس عمل الجمعية الوطنية، كما اسلفنا، هو كمية القرارات التي اتخذتها. فاذا اجتمعت الجمعية خمس مرات، واتخذت عشرة قرارات فذلك قد يعد دليل صحة. اما اذا اجتمعت عشرات المرات من دون قدرة على اتخاذ قرارات، فماذا الذي سيستفيد منه الشعب؟ سينتقل النقاش من الجميعة الى الشارع، وسيتخذ طابعا حزبيا توجيهيا في بعض الاحيان، او استخدام اطراف سياسية داخل الجمعية لضغوطات مصطنعة في الشارع، من التظاهرات والتحشيد الاعلامي الدعائي (البروباغاندا). ثم ما يلبث المجلس ان يتحول الى اداة لتنفيذ سياسيات جهة متنفذة فيه باغراقه بالعشرات من القضايا الخلافية للتمويه على قضية اساسية، ويمرر القانون اخيرا في غفلة من النواب، الذين تعبوا من المناقشة، ورضخوا للضغوط التي تصوروها، او صورت لهم.

واللافت من اجتماع الجمعية الخامس قيام رئيس الجمعية بتحويل الجلسة العلنية الى جلسة سرية اثناء انعقادها، وطلب من وسائل الاعلام المغادرة. وقد نوهت احدى فقرات النظام الداخلي الذي لم يكن قد اعتمد بعد، على حق الجمعية في الانعقاد سرا، وفي هذه الحالة يطلب عدم حضور وسائل الاعلام، او حتى موظفي الجمعية ويناط بنواب رئيس الجمعية مسؤولية اعداد المحاضر ومساواها. وهذا امر غريب، فما الداعي في اي حال الى اجتماع الجميعة سريا؟ اذا كان الاجتماع هو لمناقشة امر ما، مهما يكن مهما او حرجا، فلماذا يعزل الشعب عنه، وكيف سنعرف اذا كان القرار الذي سيتخذ بناء مثل هذه الجلسات سيكون مبررا بشكل كاف؟ ولكن هل ستعلن نتائج هذا الاجتماع (السري) والقرارات المتمخضة عنه اصلا؟

في الديمقراطيات العالمية الرائدة، تعرف نوعان من الاجتماعات، الاجتماعات العلنية التي تكون متاحة لوسائل الاعلام والشعب فور حصولها. والاجتماعات المغلقة، تلك التي يطلب من وسائل الاعلام عدم نقلها، ولكن تعلن نتائجها فورا، وتعلن محاضر اجتماعتها بعد حين من الزمن، يوم او اسبوع او شهر.. ولكن ليس هناك مصطلح (اجتماع سري). وغالبا ما تكون الاجتماعات المغلقة لرفع الضغط الآني عن الاعضاء الذين يشعرون بعدم التمكن من اتخاذ موقف نتيجة لحملة سياسية تقاد ضدهم. وليس المقصود منها ان تناقش قضايا حساسة لا يجدر بالشعب، او حتى اقرب المقربين، المشاركة فيها. فكل مناقشة هي عامة.. وهي تبدأ من الشعب لتصل الى قبة البرلمان.. المكان الصحيح لاتخاذ اجراء بصددها. ويخيل الي ان الاجتماعات السرية هي اول وسيلة لعزل الشعب عن القرار بدواعي حساسية الموقف، والعذر الشائع المستخدم في هذه الحالات هو الموقف الامني الحرج.

ومع ذلك، فليست الجمعية الوطنية، كمجلس نيابي ممثل للشعب، هي من يخرق اولى قواعد الشفافية الحكومية. فعملها الرقابي يتضمن ان تطالب السلطة التنفيذية بكشف اوراقها ومساءلتها عن الامور التي يبدو انها لا تسير بشكل حسن، وبيان الاجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة مشاكل ما، والخطوات التي تتخذها من اجل تنفيذ قرارات الجمعية. وكل هذه الامور تنصب في مقولة الشفافية الحكومية. فكيف ستكون السلطة التنفيذية شفافة اذا لم تكن السلطة التشريعية كذلك؟

وربما يعتقد بعض اعضاء الجمعية الوطنية انهم متميزون عن باقي الشعب، كونهم يطلعون على امور لا تتاح لبقية افراد الشعب. ولذلك فانهم ربما عليهم كتم هذه الامور للمصلحة العامة. وهذا خطأ فادح. فالمصلحة الوطنية العليا يقررها الشعب بنفسه، ويجب ان يحاط علما بكل شيء، الا اذا كان الاعلان عن بعض الحقائق يؤدي الى استفادة اطراف معادية للشعب منها وبالتالي تفويت الفرصة للتمكن منها. وهذه الامور تقرر من قبل السلطة التنفيذية عادة، وسيكون عليها ان تبرر سبب حجب الحقائق اذا ما تكشفت فيما يلي من الزمن. ولم يكن مطلوبا يوما ان تعلن اجتماعات مجلس الوزراء او اية سلطة تنفيذية اخرى، لا في العراق ولا في اي بلد من بلدان العالم.

ان من اهم مبادئ الديمقراطية مبدأ الشفافية الحكومية، وهو ما نتوقعه من السلطة التنفيذية، والتي ستكون لاول مرة منتخبة في العراق. اما ان نفتقده في المجلس التشريعي المنتخب فتلك انتكاسة اخرى للديمقراطية. ويجب رفض اية صيغة للاجتماعات السرية، فما يصلح ان يطلع عليه ٢٧٥ عضواً، يصلح ان يطلع عليه خمسة وعشرون مليون نسمة. ويجب شطب هذه الكلمة من نظام الجمعية الوطنية الداخلي، واحلال مصطلح الاجتماع المغلق بديلا عنها، على ان تعلن محاضر الجلسة المغلقة في وقت لاحق، ويكون جدول اعمال الاجتماع معلوما ومعلنا مسبقا، حتى يتاح للشعب الاطلاع عليه وتقييم اداء هذا المجلس.

واخيرا، فان صيغة الاجتماعات السرية (وحتى المغلقة) لم ترد في قانون ادارة الدولة، بل حددت المادة الثالثة والثلاثون (أ): "تكون اجتماعات الجمعية الوطنية علنية وتسجل محاضر اجتماعاتها وتنشر، ويسجل تصويت كل عضو من اعضاء الجمعية الوطنية ويعلن ذلك، وتتخذ القرارات في الجمعية الوطنية بالاغلبية البسيطة، الا اذا نص هذا القانون على غير ذلك." ومن الواضح ان المقصود بـ"هذا القانون" هو (قانون ادارة الدولة) وان الاستثناء هو بشأن التصويت على انتخاب مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء واعادة القانون الذي نقضه مجلس الرئاسة وماشابه، وليس المقصود استثناء علنيّة الاجتماعات او تسجيل محاضرها ونشرها.

تقرير التنمية الانسانية العربية عام ٢٠٠٤

الاقليات الثقافية والدينية والاثنية هي الاكثر تعرضاً لانتهاكات حقوق الانسان

في عرضهم الذي يغلب عليه طابع التقييم النقدي للتقدم على طريق الديمقراطية في العالم العربي، يعكف مؤلفو تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٤ على تحليل جذور الحكم التسلطي في المنطقة، ويوجهون الدعوة إلى البدء بإصلاحات عاجلة. ويوضح التقرير ان الضغوط لتحقيق التغير السياسي آخذة بالتصاعد داخل العالم العربي منذ عدة سنوات، ويحذر من ان الحكومات العربية ستواجه نهوضاً اجتماعياً "فوضوياً" ما لم تسارع إلى الاصلاح.

ويتساءل المؤلفون: "لماذا يقل التمتع بالحرية في البلدان العربية؟ وما الذي يفرغ المؤسسات "الديمقراطية"، حين تنشأ في العالم العربي، من مضمونها الأصلي الحامي للحرية؟

(٢-٣)

خلافاً لما يدعيه بعض المراقبين الاجانب، فان الاجابات على مثل هذه التساؤلات ليست ثقافية، بل هي سياسية في جوهرها. وذلك ما يقطع به المؤلفون عندما يستشهدون بـ "حالات الطوارئ" التي فرضتها السلطات على ارجاء المنطقة عقوداً طوالاً من الزمن، وبالقمع المنظم للمحاكم المستقلة والبرلمان وبـ "المعايير المزدوجة التي تستخدمها القوى الاجنبية والتي يرى واضعو التقرير انها ترتضي، بل تشجع، الحكم التسلطي بغية تحقيق الاستقرار السياسي والوصول إلى امدادات الطاقة.

ويحذر المؤلفون من ان استمرار اوضاع القمع في البلدان العربية قد يفضي إلى تفاقم الصراعات المجتمعية. وفي غيبة البدائل السلمية الفعالة لمعالجة المظالم وتحقيق التداول السياسي، يزين للبعض ان يعتنقوا الاحتجاج العنيف، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الاضطراب الداخلي. وقد يؤدي إلى تداعيات فوضوية. وإلى انتقال للسلطة في بلدان عربية، على ان مثل هذا الانتقال قد ينطوي على عنف مسلح، وخسائر بشرية لا يمكن القبول بها مهما صغر حجمها. كما ان نقل السلطة عبر العنف، لا يضمن ان انظمة الحكم اللاحقة ستكون اقرب إلى عقول الناس وقلوبهم.

ويدعم هذا التقرير، الذي وضعته مجموعة من العلماء والباحثين المستقلين العرب، برنامج الامم المتحدة الانمائي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة التنموية.

حريات وحقوق أقل للمهمشين

يؤكد تقرير التنمية الانسانية العربية الثالث ان من يعيشون خارج التيار الرئيسي للمجتمع العربي - سواء اكان ذلك لأسباب ثقافية او دينية او اثنية، هم اكثر تعرضاً لانتهاكات حقوق الانسان، وتتحمل الجماعات الفرعية، شأنها شأن المواطنين، كثيراً من اضطهاد الحقوق. غير ان مؤلفي التقرير يرون ان القوانين والسياسات الادارية او الممارسات الاجتماعية المتأصلة تسبب لهذه الجماعات مزيداً من الامتهان وانتهاك الحقوق على اساس تلك الخلفيات.

ويشمل هذا الصنف من القهر المزدوج للجماعات الفرعية في البلدان العربية الخليجية عدة فئات يأتي في مقدمتها "البدون"، والمتجنسون. وينظر للفئة الاولى كأجانب، وتعامل الثانية كمواطنين من الدرجة الثانية لا يحق لهم الترشيح في الهيئات التمثيلية او التصويت في الانتخابات. والقهر الموجه بالتحديد لجماعات ثقافية بعينها هو الذي يصنع "ذهنية الاقلية" البغيضة لدى تلك الجماعات ولدى اهل التسلط على حد سواء.

ويشتمل تقرير التنمية الانسانية العربية على عدد من الامثلة على معاملة الدرجة الثانية من المواطنين.

❖الاضطهاد في اوضاع النزاع المسلح: عانت الجماعات الفرعية من اضطهاد سافر في مناطق النزاعات المزمنة في شمال العراق وجنوب السودان.

❖المحرومون من المواطنة: تتكرر ظاهرة الاضطهاد نفسها مع فئة "اصحاب البطاقات" التي لا يعرف افرادها مستقراً لهم في المناطق الحدودية السعودية، والاكراد المحرومين من الجنسية في سورية، و"الاخدام" في اليمن.

❖العمالة الوافدة: ولا ينجو العمال الوافدون في البلدان العربية النفطية، بمن فيهم العرب، من معاناة بعض اشكال التمييز بحسب المعايير الدولية. واشتهرت من بينها مسألتا نظام "الكفيل"، واساءة معاملة عمال الخدمة المنزلية، بخاصة النساء.

❖الاشكال الشبيهة بالرق: في موريتانيا تعاني طائفة "الحراطين" او الارقاء المحررين، من اوضاع مماثلة. وفي السودان، اقدمت القبائل المختلفة المتورطة في النزاع العسكري على خطف النساء والاطفال من قبائل اخرى تعيش ظروفاً تقرب من العبودية ايضاً.

❖النساء والقهر المزدوج: فهن يعانين من اللا مساواة مع الرجال، ويتعرضن للتمييز امام القضاء وفي تطبيق القوانين. وما زالت مجالات الانجاز قليلة على الرغم من تصاعد الجهود للإعلاء من شأن المرأة؛ إذ ظلت مشاركة النساء السياسية محدودة، ولم تنصفها قوانين الاحوال المدنية. وتقف معظم القوانين الحالية عاجزة عن حماية النساء من العنف العائلي، ناهيك عما يجري في مناطق النزاع المسلح مثل السودان والصومال والعراق.

أزمة الشرعية

يقول تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ ان على الانظمة العربية ان تعالج ازمة الشرعية المزمنة التي تسهم في تفاقم اوضاع الحرية الراهنة اذا ما اريد للحكم ان يستعيد مصداقيته في البلدان العربية.

ويرى التقرير ان ازمة الشرعية الواسعة الانتشار التي تخيم على العالم العربي تدل على اخفاق جماعي عربي في التصدي لقضايا كبرى، من نوع المسألة الفلسطينية، والتعاون على الصعيد القومي، والتدخل الاجنبي، والاسراع في التنمية الانسانية، والتمثيل الشعبي.

كما تدل هذه الازمة، على ما يرى مؤلفو التقرير، على اخفاق في توفير حياة ومستويات معيشية كريمة للمواطنين، سواء في مجال المستلزمات الاساسية للحياة اليومية، او حقوق الانسان، او كليهما، مما خلق مناخاً من الضيق، والمعاناة، وعدم الاستقرار. ويقدر التقرير ان الحكومات، في بحثها عن مصادر اخرى للشرعية، قد ارغمت على الاعتماد على مزيد من الترغيب والترهيب في التعامل مع مواطنيها.

ومن النتائج التي يخلص اليها التقرير:

❖دعم شعبي شحيح: ففيما تنص اغلب الدساتير العربية على ان سيادة الدولة مستمدة من الشعب او الامة، فان المشاركة الشعبية والتمثيل الكامل للناس بصورة عامة ما زالا منقوصين.

❖مصدر الشرعية ليس الشعب: ان مصدر السلطات هو رئيس الدولة الذي يستمد شرعيته من التقاليد الدينية والقبلية / العشائرية، او من الحركات الثورية، او القومية، او الشعبوية.

❖الشرعية بالابتزاز: تحاول بعض الانظمة تعزيز شرعيتها بان تطرح نفسها بوصفة اهون الشرين، او خط الدفاع الاخير ضد الطغيان الديني، او بصورة اكثر اثارة، ضد الفوضى وانهيار الدولة - وذلك ما يطلق عليه بعض المراقبين مصطلح "الشرعية بالابتزاز".

❖لا مجال للتعبير: ان الاساليب المتبعة لتعزيز الشرعية تحول دون وصول الاحزاب السياسية إلى السلطة، وتعوق تنمية وسائل اخرى مشروعة للمشاركة المدنية.

❖الحفاظ على "دولة الثقب الاسود": تزايد اعتماد دولة "الثقب الاسود" على عناصر التحكم والدعاية، وعلى تهميش النخب عبر اساليب الترغيب والترهيب، وعلى ابرام الصفقات مع قوى عالمية واقليمية، كذلك على تحالف كتل اقليمية متضامنة في ما بينها لترسيخ الوضع القائم للنخب الحاكمة، وللحيلولة دون ظهور القوى الجديدة الطالعة.

نبض الشارع العربي

في نطاق التقرير الثالث والاخير من تقارير التنمية الانسانية العربية، يكشف مسح للرأي العام في خمسة بلدان عربية عن ان الناس لا ينعمون بحكم ديمقراطي، مفتوح، شفاف وحام للحريات الاساسية وحقوق الانسان.

وارتفعت، في البلدان الخمسة، نسب المجيبين الذين اعربوا عن رضاهم عن تمتعهم بحريات التنقل، والزواج، والملكية، وحرية الاقليات في ممارسة ثقافاتها الخاصة. غير ان اقل هذه الحريات تحققاً كان قيام معارضة فعالة، واستقلال القضاء والاعلام، وشفافية الحكم وامكان مساءلته، ومحاربة الفساد.

وتمثل استطلاعات الرأي العام التي اجريت في الجزائر، والاردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، في اواخر عام ٢٠٠٣ محاولةً مهمة لقياس التوجهات تجاه الحرية والديمقراطية في العالم العربي، حيث تشح بيانات الرأي العام حول هذه القضايا الجدية. ومع انه لم يكن بالمستطاع اجراء المسح في عدد من الدول فان النتائج تقدم صورة حية لافكار الناس حول الحرية في المنطقة.

وقد عضد المستجيبون للمسح، بقبول واسع، غالبية عناصر مفهوم الحرية المتضمن في الاستبيان بوصفها من مكونات تصورهم للحرية والديمقراطية. وجاء على رأس هذه المكونات: التحرر من الاحتلال وضمان حريات الفكر والرأي والتعبير والتنقل. كما استقصى المسح مواقف الناس تجاه حرية الزواج، والمعتقدات الدينية، والانتخابات، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة، وحقوق الاقليات، والتحرر من الفساد.

وعلى الرغم من تباين النتائج بين بلد وآخر، أظهر المسح اتفاقاً عريضاً على عدد من النقاط الاساسية، كما يتضح من المعالم التجميعية التالية لتصور الحرية لدى العرب المعاصرين:

العناصر الجوهرية للحرية: رفع اكثر من ٩٠٪ من المستجيبين من شأن المكونات الآتية بوصفها العناصر الحاسمة في تصورهم للحرية - التحرر من الاحتلال (٩٦٪)؛ حرية الفكر (٩٦٪)، حرية الرأي والتعبير (٩٥٪)، حرية التنقل (٩٥٪)، التحرر من الجهل (٩٣٪)، مكافحة الارهاب (٩٠٪) حرية العقيدة (٩٠٪). غير ان المجيبين كانوا اكثر تحفظاً على تضمين مفهومهم لحرية "الاقليات" في الحكم الذاتي، وبدرجة اقل، على وجود معارضة مهمة لها فرصة التأثير على القرار وحق تنظيم الجماعات السياسية المعارضة.

اعلام مستقل: يرى (٨٣٪) من المشاركين في استقلال وسائل الاعلام عنصراً جوهرياً للحرية. وفي حين يعتقد (٧٪) من المستجيبين في لبنان ان وسائل الاعلام قد اصبحت اكثر استقلالاً، فان (٤٥٪) يرون ان استقلالها قد تعثر.

الاحتلال الاجنبي: يقول اغلب الفلسطينيين الذين شملهم المسح، أي نحو (٩٨٪)، ان التحرر من الاحتلال امر جوهري في تصورهم للحرية، ويعتقد اغلب هؤلاء ان الاوضاع لديهم قد تدهورت بفعل الاحتلال والنفوذ الاجنبي وعرقلة حرية التنقل داخل بلادهم. اما في لبنان، فيرى اغلب الناس ان الوضع قد تحسن.

مكافحة الفقر: لم يشعر المجيبون إلا في المغرب وحدها بان التحسن قد طرأ على الجهود المبذولة لمكافحة الفقر.

الفساد: يرى اكثر المسجيبين في المسح بأغلبية ساحقة ان الفساد قد استشرى واستفحل في بلادهم. ويرى (٣١٪) ان الفساد هو الاكثر انتشاراً في الاوساط السياسية. ويحس (٤٠٪) ان السبيل الافضل لـ (تسليك) المعاملات الحكومية هو استخدام المحسوبية و"الواسطة" في المنطقة.

المساواة امام القانون: يعتقد (٩٧٪) من الجزائريين، ان المساواة امام القانون عنصر اساسي من عناصر الحرية.

المساواة بين الجنسين: يرى (٨٠٪) ان ثمة مساواة بين الجنسين؛ وارتفعت النسبة في لبنان إلى ما يزيد على (٩٠٪).

الحكم الصالح: يشعر نحو (٨٩٪) ان اختيارهم قيادات الحكم المركزية والبلدية عبر انتخابات حرة ونزيهة هو من الامور الجوهرية لتحقيق الحكم الصالح. وفي لبنان، ترتفع النسبة بين من يربطون بين عنصر شفافية الحكم من جهة، والديمقراطية، والحرية من جهة اخرى إلى اعلى مستوياتها (٩٤٪).

التعليم: يقول نحو (٨٠٪) ان الخدمات التعليمية مرضية للغاية. ويعلي المستجيبون في الجزائر، والاردن، والمغرب من شأن المؤسسات التعليمية والتربوية العامة مقارنة مع نظيراتها في القطاع الخاص.

حرية المعتقد: تؤيد نسب عالية جداً حرية المؤسسات الدينية في لبنان (٩٥٪)، وفلسطين (٩٢٪).

التعاون الاقليمي: تعتقد الاغلبية ان خلق "منطقة حرة للتجارة العربية" هي الاسلوب الافضل لتحقيق تعاون عربي قوي.

تمهيد الطريق إلى الأمام

يتساءل واضعو تقرير التنمية الانسانية العربية الاخير الثالث: "ما الذي يخبئه المستقبل للعالم العربي؟" وفي معرض الاجابة على هذا التساؤل، يطرح التقرير ثلاثة سيناريوهات للتغيير في المنطقة العربية.

ويطلق المؤلفون على هذا البديل مسار "الخراب الآتي". "ان استمرار الاوضاع الراهنة، من عجز تنموي يلازمه قهر في الداخل واستباحة من الخارج، يمكن ان يفضي إلى تعميق الصراع المجتمعي في البلدان العربية. وفي غياب آليات سلمية، ولكن ايضاً فعالة، لمكافحة المظالم التي يتمخض عنها الواقع العربي الراهن، تتزايد فرص الاقتتال الداخلي في البلدان العربية". وذلك أسوأ مصير يمكن ان تتمخض عنه الحقبة الراهنة في التاريخ العربي المعاصر.

ويرى مؤلفو التقرير ان "السبب الرئيس لاخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الاقطار العربية لا يرجع إلى الثقافة بقدر ما هو تعبير عن تضافر بنى اجتماعية وسياسية واقتصادية عملت على غياب او تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال ازمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتالي إلى افتقار الحركة الديمقراطية إلى قوة دفع حقيقية".

ونتيجة لاختلال توزيع القوة بوجهيها، السلطة والثروة، يقاسي اكثر العرب مظالم جمة قد تتحول، نتيجة للتضييق على الحرية، إلى غضب ويأس قد يلجئان بعضهم إلى اشكال من الاحتجاج العنيف. وقد يفضي ذلك إلى انتقال السلطة في البلدان العربية. بيد ان مثل هذا الانتقال قد يحمل معه العنف المسلح والخسائر الانسانية. ويحذر المؤلفون من انه "اذا قدر لهذا الانتقال ان يتحقق، فان مستقبل البلدان العربية سيحمل معه المزيد من الاخفاقات في ميدان التنمية الانسانية".

طريق السلامة؛ مسار مسار الازدهار الانساني - ويرى تقرير التنمية الانسانية العربية ان بالامكان تلافي البديل الكارثي. "ان الشروع في عملية تفاوض سلمي حول اعادة توزيع السلطة في البلدان العربية يمثل المقاربة الفضلى للحكم الصالح عبر مرحلة انتقالية"، تتميز بضمان الحرية للجميع؛ وبالمشاركة السياسية الفعالة؛ وبدمج جميع الجماعات السياسية والدينية التي تحترم حقوق الآخرين وحرياتهم؛ وبالمؤسسات التي تتمتع بالشفافية وتقبل المساءلة والمحاسبة، وبقضاء مستقل - وستسهم هذه المكونات كلها في ضمان تبدل سلس غير منقطع للسلطة. ويرى التقرير ان هذا النسق هو وحده الكفيل بالاسهام في ازالة وتأمين الاستقرار والتكافل الاجتماعي.

ان مصطلح "الازدهار" يشير إلى عملية تفضي آخر المطاف إلى "قيام الحكم الصالح، بوصفه الحجر الاساس الذي تقوم عليه النهضة الانسانية".

أما البديل الثالث، فهو مسار وسط ينطلق فيه الاصلاح من الخارج - وقد يتبلور المستقبل العربي على مسار ما بين البديلين السابقين. ومع ان هذا البديل ليس المسار المثالي، إلا انه اخذ يكتسب بعض الزخم في الاونة الأخيرة من الدعوة إلى الاصلاح التدرجي المعتدل الذي ترفده مبادرات اقليمية وعالمية. ويقر واضعو التقرير بانه لا خلاف على ان مبادرات التغيير الوافدة من الخارج تتباين في منطلقاتها وفحواها مع مساعي الاصلاح النابعة من داخل العالم العربي. غير ان التعامل مع هذه المبادرات الخارجية من منطلق الشراكة لا من منطق الوصاية سيكون مجدياً في جميع الاحوال اذا ما احترمت جميع الاطراف منظومة من المبادئ الاساسية:

❖احترام ملكية العرب لهذه العمليات الاصلاحية وقياداتهم لها.

❖الالتزام بالقوانين الدولية لحقوق الانسان (ولاسيما حق التحرير الوطني).

❖القبول بادماج القوى المجتمعية الفاعلة كافة.

❖الالتزام بنتائج تعبير الارادة الشعبية الحر عن نفسها.

توصيات للإصلاح:

يرمي تقرير التنمية الانسانية العربية إلى حفز نقاشات عريضة في المنطقة بهدف تعزيز الحرية وحمايتها بالحكم الصالح. ومن هنا، فانه يطرح مقترحات عديدة قد تمهد الطريق إلى الحرية، بما فيها الخطوات العملية الفورية الآتية:

❖الغاء حالة الطوارئ.

❖الاحترام الكلي للحريات / المفاتيح الثلاثة: حريات الرأي والتعبير والتجمع.

❖الحفاظ على استقلال القضاء.

❖انهاء جميع حالات التهميش والتمييز ضد الجماعات الاجتماعية والاقليات.

ولتحقيق الشمولية في الاصلاح، يطرح مؤلفو التقرير المقترحات التالية:

❖ضمان الحقوق والحريات الجوهرية: على البلدان العربية ان تصادق على العناصر الاساسية لقانون حقوق الانسان العالمي الذي تحدده معاهدات حقوق الانسان الدولية. كما ان عليها ان تدرجها وتدمجها في دساتيرها التي ينبغي بالتالي ان تتبلور من خلال انشطة المجالس التشريعية. ويتوجب الغاء حالة الديمومة والسلطة المطلقة عن طريق الربط بين السلطة التنفيذية وحكم القانون.

❖اقامة وضمان التعددية السياسية: والسماح لجميع التيارات السياسية بما فيها الاحزاب الاسلامية بالتنظيم والمنافسة في المجال العام، طالما ظلت متمسكة بالنهج الديمقراطي ويقبول الرأي الآخر. ويشمل ذلك بالطبع حق التنظيم والمشاركة في انتخابات حرة نزيهة.

❖ضمان المساواة بين الجنسين: ينبغي ان تقوي القوانين مبادئ المساواة وتضمن حق جميع النساء في التصويت.

الحكومات العربية تعاني أزمة الشرعية